

الإدانة المبكرة بأمر الحبس الاحتياطي في قضايا المخدرات.

بلغت الأرقام والتي لا تكذب ولا تتجمل ووفقاً للإحصائيات السنوية للجريمة فإن نسبة ٩٠٪ من القضايا التي يصدر بشأنها أمر بحبس المتهم أو المتهمين احتياطياً تنقضي بصدور أحكام بالبراءة وربما دون عناء من الدفاع، وهو أمر يثير الدهشة بل الألم والغثيان ، والأمر في عمومة يدعو إلى تعريف أمر أوقرار الحبس الاحتياطي وبالادق إعادة تعريفه في ضوء ما يفرضه الواقع من مثالب بل كوارث، فالإصرار علي تعريف أمر الحبس الاحتياطي بأنه محض إجراء وقائي أو تحفظي ولههدف سامي هو مصلحة التحقيق وضريبة لخدمة العدالة أمر يكذبه الواقع كل التكذيب، ولذا فإن التساؤل الآتي يطرح نفسه بقوة ٠٠٠ تعريف أمر الحبس الاحتياطي كمصدر أساسي لبيان الأسباب التي تدعو إلى إصدار أمر الحبس وبالتالي بيان دور المحامي وكيف يكون له دور حقيقي وفعال وبالطبع قانوني في الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً ٥٠٠؟

ولما كان الغرض من التعريف هو بيان مقومات وعناصر الشيء المعرف والغاية منه، فأنتنا تناول تعريف أمر الحبس الاحتياطي في ضوء آراء الفقه الجنائي المعاصر والتعليمات العامة للنيابات، ثم نوضح مبررات صدور أمر الحبس الاحتياطي، ثم الأساس القانوني لأمر الحبس الاحتياطي

الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً علي ذمة التحقيق في قضية مخدرات بكفالة

الإفراج المؤقت عن المتهم بكفالة

الحبس الاحتياطي بطبيعته إجراء مؤقت بمعنى انه ينتهي بزوال مبرراته واسبابه، وتوافر هذه المبررات ثم استمرارها هو سند بقاء أمر الحبس الاحتياطي واستمرار حبس المتهم، والأصل أن تقدير توافر هذه المبررات واستمرارها مرده الجهة مصدرة أمر الحبس الاحتياطي فهذه الجهة الحق إصدار الأمر باستمرار حبس المتهم احتياطياً أو الإفراج عنه، ورغم ذلك فإن المشرع تدخل في بعض الحالات وقرر نزع هذا التقدير بمعنى الالتزام بالإفراج عن المتهم في حالات قدر المشرع فيها بنفسه انتفاء هذه المبررات، وعلي وجه العموم فإن قرار الإفراج عن المتهم (جوازي - وجوبي) فالثابت انه مؤقت بمعنى جواز إعادة حبس المتهم احتياطياً إذا جد ما يدعو إلى ذلك.

حالات الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً

الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً علي ذمة التحقيق إما أن يكون وجوبياً بمعنى حتمية الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطياً، وإما أن يكون مكنة خولها الشارع للجهة التي تنظر أمر حبس المتهم أو تجديد حبسه احتياطياً لها الإفراج ولو لم يطلبه المتهم ولها الأمر بالحبس الاحتياطي او استمرار الحبس إذا قدرت أن مصلحة التحقيق - مصلحة التحقيق فقط - توجب استمرار حبس المتهم احتياطياً علي ذمة التحقيق

أولاً ٠٠٠ حالات الإفراج الوجوبي عن المتهم

حالات ست قرر فيها المشرع الإفراج الوجوبي عن المتهم، والإفراج الوجوبي أو الإلزامي لا يترك كما أشرنا للمحقق فرصة تقدير مبررات الحبس الاحتياطي لذا يكون الإفراج عن المتهم بدون كفالة، ونستعرض فيما يلي هذه الحالات الست.

الحالة الأولى ٠٠٠ إذا كان المتهم قد استجوب ومضي علي استجوابه ثمانية أيام بشرط أن يكون له محل إقامة معروف في مصر، وان تكون الجريمة المسندة إليه جنحة لا تزيد عقوبتها علي سنة،

وَألا يكون المتهم عائداً سبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة.

(على أنه في مواد الجرح الإفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة).

□ المادة ١٤٢ فقرة ٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

الحالة الثانية ٠٠٠ سقوط أمر الحبس الاحتياطي وذلك إذا انقضت مدة الحبس الاحتياطي ولم تجدد قبل انقضاء اليوم الأخير منها

(ينتهي الحبس الاحتياطي حتماً بمضي خمسة عشر يوماً على حبس المتهم، ومع ذلك يجوز لقاضي التحقيق بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم أن يصدر أمراً بمد الحبس مدة أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوماً.

على أنه في مواد الجرح الإفراج حتماً عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر وكان الحد الأقصى للعقوبة قانوناً لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائداً وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة).

□ المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

(إذا لم ينته التحقيق ورأي القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدير أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة.

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاث شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً للانتهاء من التحقيق.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحاطته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال).

□ المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية □

الحالة الثالثة ٠٠٠ إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي ستة اشهر ولم يعلن المتهم قبل انتهائها بإحاطته إلى المحكمة المختصة، وإذا كانت الجريمة المسندة جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى، وفي ذلك قرر نص المادة ١٤٢ من قانون الإجراءات الجنائية " إذا لم ينته التحقيق ورأي القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة السابقة وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة لتصدير أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة.

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاث شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلاً لانتهاء من التحقيق.

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحاطته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جنائية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة، وإلا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال).

□ المادة ١٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية □

الحالة الرابعة ٠٠٠ إذا تبين للمحقق أن الواقعة مخالفة أو جنحة لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي (إذا تبين بعد استجواب المتهم أو في حالة هربه أن الدلائل كافية، وكانت الواقعة جنائية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمرا بحبس المتهم احتياطيا.

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا إذا لم يكن له محل إقامة معروف في مصر وكانت الجريمة معاقبا عليها بالحبس).

□ المادة ١٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية □

الحالة الخامسة ٠٠٠ إذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي أقصى مدة يمكن ان يحجم بها كعقوبة علي أساس أن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من العقوبة المحكوم بها

الحالة السادسة ٠٠٠ إذا صدر بعد التحقيق قرار بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية

الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قرار قضائي تعلن به النيابة العامة موقفها من الدعوى الجنائية، ووفقا لهذا القرار فان الواقعة محل التحقيق لا يعاقب عليها القانون او ان الأدلة ضد ارتكاب المتهم لها غير كافية، وفي الحالتين يتحتم الإفراج عن المتهم المحبوس احتياطيا لفوات الغرض من قرار الحبس الاحتياطي " إذا رأي قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية، يصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى.

ويفرج عن المتهم المحبوس إن لم يكن محبوسا لسبب آخر "

□ المادة ١٥٤ من قانون الإجراءات الجنائية □

(إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لإقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وتأمراً بالإفراج عن المتهم المحبوس ما لم يكن محبوساً لسبب آخر ولا يكون صدور الأمر بالا وجه لإقامة الدعوى

فى الجنائيات إلا من المحامى العام أو من يقوم مقامه.

ويجب أن يشمل الأمر على الأسباب التى بنى عليها.

ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية وإذا كان قد توفى يكون الإعلان لورثته جملة فى محل إقامته).

□ المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية □